

الزكاة

قرار رقم: (ISZR-2020-123)
الصادر في الدعوى رقم: (Z-2020-2868)

لجنة الفصل الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض

المفاتيح:

زكاة - ربط زكوي - ربط تقديربي - نظام - بدء سريان النظام.

الملخص:

مطالبة المدعي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزكاة والدخل بشأن الربط الزكوي التقديربي للعام ١٤٣٩هـ بشأن بند الربط التقديربي - أنسس المدعي اعتراضه على أنه لم يزاول النشاط خلال أعوام الخلاف، ولا يوجد له أي إيرادات، وأن السجلات قديمة جدًا ومتناهية ومشطوبة وتم إلغاؤها، ولا يوجد للمؤسسة أي حسابات بنكية، وأن رأس المال الموجود في السجل هو إجراء روتيني قد تم إصدار السجل - أجبت الهيئة بأن فرض الزكاة على المدعي ومحاسبته تقديربيًا تم بناءً على السجل التجاري طبقاً للتعيميم رقم ١/٤٨٩٦ وتاريخ ٢٧/٠٧/١٤٣٧هـ - دلت النصوص النظامية على أنه تحل القواعد والإجراءات التي تتضمنها اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة محل جميع القرارات والتعليمات والتعاميم السابقة المتعلقة بجباية الزكاة - ثبت للدائرة أن الربط - محل الدعوى - تم بعد نفاذ اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، وأن التعيميم رقم ١/٤٨٩٦ بتاريخ ٢٧/٠٧/١٤٣٧هـ، يُعد منسوباً بصدور اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة. مؤدي ذلك: قبول الاعتراض وإلغاء القرار. أصبح القرار نهائياً، وواجب النفاذ بمرور المدة النظامية للاعتراض.

المستند:

البند ثانياً من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بقرار وزير المالية رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ٠٦/١٤٣٨هـ.

الوقائع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد: في يوم الثلاثاء ٢١/١١/١٤٤١هـ، الموافق ٢١/٠٧/٢٠٢٠م، اجتمعت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض؛ وذلك للنظر في الدعوى المشار إليها أعلاه؛ وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة للجان الضريبية برقم (٢٨٦٨) بتاريخ ٢٠/٢٨/٢٠٢٠م، الموافق ٢٦/٠٥/١٤٤١هـ.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أنه في تاريخ ١٠/١٠/١٤٤١هـ، تقدم المدعي أمام المدعي عليها باعتراضه على الربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ، المبلغ له في تاريخ ١٠/٣/١٤٤١هـ، مستنداً إلى أن التقدير غير صحيح، وأن المؤسسة لم تعمل نهائياً، ولا يوجد لها أي إيرادات، وإلى أن السجلات قديمة جدًا ومتناهية ومشطوبة وتم إلغاؤها، ولا يوجد لها أي حسابات بنكية، وأن رأس المال الموجود في السجل هو إجراء روتيني قديم من وزارة التجارة لإصدار السجل.

وفي تاريخ ٢٦/٠٥/١٤٤١هـ، تقدم المدعي أمام الأمانة العامة للجان الضريبية بصيغة دعوى تضمنت اعتراضه على الربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ، المشار إليه، والمتضمن ما ملخصه أنه لم يمارس أي نشاط، ولا يحقق أي إيرادات ليتم الربط عليها، أو يقدم لها إقرارات، بالإضافة إلى أن المدعي عليها لم تقم خلال ١٤ سنة بأي نوع من أنواع التواصل، أو إرسال أي إشعارات تتعلق بالمطالبة بتقديم الإقرارات، أو التزويد بالربط الزكوي الصادر، وطلب المدعي إلغاء الربط الزكوي والإعفاء من أي مبالغ مفروضة.

وبعرض صيغة الدعوى على المدعي عليها أجبت بمذكرة تضمنت ما ملخصه: أنها قامت بمحاسبة المدعي تقديرياً بناءً على السجل التجاري رقم (...) نشاط مكتب عقار، وتم تحديد الوعاء الزكوي للأعوام من ١٤٣٦هـ إلى ١٤٣٥هـ بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، استناداً إلى المادة (الثالثة عشرة) من لائحة جبایة الزکة. وللأعوام من ١٤٣٦هـ إلى ١٤٣٩هـ بوعاء زكوي (٣٠,٠٠٠) ريال، وهو الحد الأدنى لهذا النوع من الأنشطة، استناداً إلى تعليمي الهيئة رقم ١/٤٨٩٦ بتاريخ ٢٧/٠٧/١٤٣٧هـ.

وفي يوم الثلاثاء ٢١/١١/١٤٤١هـ، الموافق ٢١/٠٧/٢٠٢٠م، الساعة الخامسة مساءً، الموعد المحدد لنظر الدعوى، وباطلاع الدائرة على الفقرة (٢) من المادة (الخامسة عشرة) من قواعد عمل لجان الفصل في مخالفات ومتنازعات الضريبة، المتضمنة جواز انعقاد جلسات الدائرة بواسطة وسائل التقنية الحديثة، تمت المناداة على الطرفين، فحضر المدعي /(...), هوية وطنية رقم (...), كما حضر ممثل المدعي عليها/

(...), بموجب تفويض رقم ٢٠٠/١٧٩/١٤٤١ مرفق صورة منه في ملف الدعوى، وفي الجلسة اطلعت الدائرة على ملفات الدعاوى ذات الأرقام:

رقم القضية	العام محل الربط الزكوي	رقم القضية	العام محل الربط الزكوي
Z-2020-2855	١٤٢٧هـ	Z-2020-2863	١٤٣٣هـ
Z-2020-2856	١٤٣٠هـ	Z-2020-2864	١٤٣٠هـ
Z-2020-2857	١٤٣٤هـ	Z-2020-2865	١٤٣٦هـ
Z-2020-2858	١٤٣٩هـ	Z-2020-2866	١٤٣٧هـ
Z-2020-2860	١٤٢٨هـ	Z-2020-2867	١٤٣٨هـ
Z-2020-2861	١٤٣١هـ	Z-2020-2868	١٤٣٩هـ
Z-2020-2862	١٤٣٢هـ	-----	-----

فتبيّن أنها مقامة من المدعي ضد المدعي عليها، وأنها تتعلق بالربط الزكوي التقديري المؤرخ بتاريخ ١٠/٣/١٤٤١هـ، عن الأعوام ١٤٢٧هـ، ١٤٢٨هـ، ١٤٢٩هـ، ١٤٣٠هـ، ١٤٣١هـ، ١٤٣٢هـ، ١٤٣٣هـ، ١٤٣٤هـ، ١٤٣٥هـ، ١٤٣٦هـ، ١٤٣٧هـ، ١٤٣٨هـ، ١٤٣٩هـ. وعليه أفهمت الدائرة طرفي الدعوى بنظر كل الدعاوى المشار إليها، في هذه الجلسة، وبعرض ذلك على الطرفين وافقا على ذلك؛ وعليه تم فتح باب المرافعة بسؤال المدعي عن دعواه فأجاب: أعتراض على الربط الزكوي التقديري للأعوام من ١٤٢٧هـ إلى ١٤٣٩هـ؛ حيث لم أزاول النشاط خلال أعوام الخلاف، وتم شطب السجل التجاري في تاريخ ١٥/٢/١٤٤١هـ، وأطلب إلغاء المدعي عليها، وبعرض ذلك على ممثل المدعي عليها أجاب بأن المدعي عليها قامت بمحاسبة المدعي تقديرًا بناءً على سجله التجاري للأعوام من ١٤٢٧هـ إلى ١٤٣٥هـ، وقدرت وعاءه الزكوي بمبلغ (١٠,٠٠٠) ريال، أما بالنسبة إلى الأعوام من ١٤٣٦هـ إلى ١٤٣٩هـ، فتمنت محاسبته بناءً على تعليم الهيئة رقم ٤٨٩٦/١ بتاريخ ٢٧/٣/١٤٣٧هـ، وقدرت وعاءه الزكوي بمبلغ (٣٠,٠٠٠) ريال، وبسؤال كلا الطرفين عما يودان إضافته أجابا بالاكتفاء بما سبق تقديمها، وعليه تم قفل باب المرافعة ورفع القضية للدراسة والمداولة.

الأسباب:

بعد الاطلاع على نظام الزكاة الصادر بالأمر الملكي رقم (٥٧٧/٢٨/١٧) بتاريخ ١٤٠٣/١٣٧٦هـ وتعديلاته، وعلى اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٠/٦/١٤٣٨هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/١٠) بتاريخ ١٥/١٠/١٤٢٥هـ وتعديلاته، وعلى لائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (١٥٣٥) بتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثًا) من

الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

أما من حيث الشكل، فإنه لما كان المدعي يهدف من إقامة دعواه إلى إلغاء قرار المدعي عليها المؤرخ بتاريخ ١٤٤١/٠٣/١٠هـ، بشأن الربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ؛ وحيث يُعد هذا النزاع من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، وفقاً للبند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (٢٦٠٤٠) بتاريخ ٢١/٠٤/١٤٤١هـ؛ وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالظلم لدى الجهة مصدرة القرار خلال ستين يوماً من تاريخ التبليغ به؛ حيث نصت الفقرة (١) من المادة (الثانية والعشرين) من اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) وتاريخ ١٠/٠٦/١٤٣٨هـ، على أنه «يحق للمكلف الاعتراض على ربط الهيئة خلال ستين يوماً من تاريخ تسلمه خطاب الربط، ويجب أن يكون اعتراضه بموجب مذكرة مكتوبة ومسببة يقدمها إلى الجهة التي أبلغته بالربط، وعند انتهاء مدة الاعتراض خلال الإجازة الرسمية يكون الاعتراض مقبولاً إذا سُلم في أول يوم عمل يلي الإجازة مباشرة»؛ وحيث إن الثابت من مستندات الدعوى أنَّ المدعي تبلغ بالقرار في تاريخ ١٠/٠٣/١٤٤١هـ، واعتراض عليه مسبباً، ومن ذي صفة، في تاريخ ١٠/٠٣/١٤٤١هـ، فإن الدعوى بذلك تكون قد استوفت الشروط النظامية الخاصة بها من الناحية الشكلية المشار إليها، مما يتعين معه قبولها شكلاً.

من حيث الموضوع، وأما من حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق القضية وإجابات طرفيها بعد إمهالهما ما يكفي لتقديم ما لديهما، تبين لها أنَّ الخلاف يكمن في أنَّ المدعي يرى أنَّ الربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ غير صحيح باعتبار أنَّ المؤسسة لم تزاول النشاط نهائياً، ولا يوجد لها أي إيرادات، والسجلات قديمة جدًّا ومتناهية ومشطوبة وتم إلغاؤها، ولا يوجد للمؤسسة أي حسابات بنكية، ورأس المال الموجود في السجل هو إجراء روتيني قديم لإصدار السجل، في حين ترى المدعي عليها أنها قامت بمحاسبة المدعي تقديرياً بناءً على السجل التجاري رقم (...) للعام ١٤٣٩هـ، وقدرت وعاءه الزكوي بمبلغ (٣٠,٠٠٠) ريال، وهو الحد الأدنى لهذا النوع من الأنشطة، بناءً على التعميم الصادر من المدعي عليها برقم ٤٨٩٦/١ بتاريخ ٢٧/٠٧/١٤٣٩هـ.

وحيث إن الثابت أنَّ إجراء المدعي عليها المتعلق بالربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ، صدر في تاريخ ١٠/٠٣/١٤٤١هـ، فإنَّ النصوص الواجبة التطبيق على الربط محل الدعوى هي الأحكام الواردة في اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٠/٠٦/١٤٣٨هـ، ولا يمكن اعتبار سريان الأحكام الواردة في التعميم رقم ٤٨٩٦/١ بتاريخ ٢٧/٠٧/١٤٣٩هـ - المشار إليه - على الربط الزكوي التقديرى محل الدعوى؛ لأنَّ الربط - محل الدعوى - تم بعد نفاذ اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٠/٠٦/١٤٣٨هـ، والذي ينص في البند (ثانياً) منه على أنَّ (تحل القواعد والإجراءات التي تتضمنها اللائحة المرفقة محل جميع القرارات والتعليمات والتعاميم السابقة المتعلقة بجباية الزكاة)، مما تنتهي معه الدائرة إلى أن

الendum رقم ٤٨٩٦/١٧٣٩٧-٢٧-٢٠١٣هـ -المشار إليه- يُعد منسوباً بصدور اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٠٨٢) بتاريخ ١٤٣٨/٦/١هـ، ويتعين على المدعي عليها أن يتواافق إجراؤها في الواقعه محل الدعوى مع أدكام اللائحة التنفيذية المشار إليه، وفقاً لما أشير إليه من أسباب.

القرار:

ولهذه الأسباب، وبعد المناقشة والمداولة، قررت الدائرة بالإجماع ما يلي:
أولاً: قبول دعوى المدعي / (...), هوية وطنية رقم (...), مالك مؤسسة (...) سجل تجاري رقم (...) شكلًّا.

ثانياً: إلغاء إجراء المدعي عليها المتعلق بالربط الزكوي التقديرى للعام ١٤٣٩هـ، وفقاً لما ورد في الأسباب.

صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وتلي علناً في الجلسة، وحددت الدائرة يوم الأربعاء ٢٨/١٤٤٢/٠٩١٦هـ الموافق ٢٠٢٠م، موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأي من طرفي الدعوى استئنافه خلال ثلاثة يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها؛ بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم استئنافه.

وصلى الله وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.